

كلمة سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء
في افتتاح ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة
قطر
4-5 نوفمبر 2019
فندق رتز-كارلتون، الدوحة – قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة ممثلو منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والأجهزة الإحصائية من البلدان العربية والأوروبية،

السيدات والسادة ممثلو الوزارات، والأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني،

ضيوفنا وشركاؤنا الأعزاء،

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدايةً، أود أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أشكركم لتبلييتكم الدعوة للمشاركة في هذه الورشة المهمة، التي تشترك فيها العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وعدد من بلدان المنطقة ليشاركونا قصص نجاحهم، وممثلين عن القطاع الحكومي والخاص في الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحوث. وتأتي ورشة العمل هذه استكمالاً لجهودنا في تنفيذ المشروع الدولي الخاص بأجندة التحول في الإحصاءات الرسمية، الذي اعتمده اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام 2016، والذي تنسق أعماله شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة، حيث تم اختيار دولة قطر من قبل الأمم المتحدة لتكون نموذجاً رائداً في مجال التحديث والتحول الإحصائي.

ويأتي تنظيم ورشة العمل هذه استجابة لإعلان منتدى الأمم المتحدة للبيانات الصادر في مدينة كيب تاون/ جنوب إفريقيا عام 2017 والمتعلق بعمليات النهوض بالإحصاءات الرسمية بغية تلبية احتياجات مستخدمي البيانات، ولتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي اجتمعت في مارس 2019.

كما تأتي هذه الورشة استجابة لما جاء في إعلان المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي اعتُمد في أيلول/ سبتمبر 2019، بعنوان "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، حيث تم التأكيد على الاستثمار في البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والدعوة إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل في نظم الرصد والإبلاغ الخاصة ببلدان العالم، والتشجيع على التعاون الدولي الذي يدعم بناء القدرات الإحصائية.

وتهدف ورشة العمل هذه إلى استئناف الحوار الذي بدأ قبل عامين، أثناء انعقاد ورشة العمل الأولى في الدوحة، بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لتحديد أولويات التحول في النظام الإحصائي الوطني بالشراكة مع مختلف الجهات الدولية والإقليمية والمحلية، بغية اتخاذ خطوات عملية نحو هيكلة جديدة لنظام الإحصاءات الرسمية في دولة قطر، مستفيدين من التطورات التكنولوجية المتسارعة، ومن التطور المنهجي على الصعيد الإحصائي، ومن الدروس الفضلى على الصعيد الدولي والإقليمي، كتحويل البيانات والإحصاءات إلى معلومات ومؤشرات محددة تُستخدم في عملية التخطيط للتنمية، والرصد والمتابعة والإبلاغ لاتخاذ القرارات الصحيحة، وتحسين عمليات إنتاج البيانات ونشرها وتوفيرها للمستخدمين، واستخدام مصادر جديدة للبيانات.

ومن المأمول أن تسهم نتائج ورشة العمل هذه في تعميق فهم وضرورة تحديث النظام الإحصائي الوطني لدى كافة المعنيين والشركاء بغيره دعم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022، والسياسة السكانية لولة قطر 2017-2022، وأهداف أجندة التنمية المستدامة 2030، وإحداث نقلة كبيرة في نظام الإحصاءات الرسمية على الصعيد الوطني، وصولاً إلى تحقيق أهداف وغايات رؤية قطر الوطنية 2030.

الحضور الكريم، ضيوفنا الأعزاء،،،،

تشتمل عملية تحديث النظام الإحصائي على تعزيز عملية النهوض بالعديد من المنهجيات والأدوات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بغيره تمكينها من إنتاج بيانات عالية الجودة لسدّ الفجوة في قواعد بياناتنا، بما يدعم سياسات التنمية المستدامة، ويرصد ما تنجزه الاستراتيجيات القطاعية المتعددة من تقدم. كما وتشتمل عملية التحديث على طريقة إدارتنا لمواردنا البشرية، وعلى توظيف التكنولوجيا المعاصرة في العمليات الإحصائية، وعلى اكتسابنا للمعرفة واستخدام التطبيقات التقنية المتقدمة. وتتطلب عملية التحديث هذه البحث المستمر عن مصادر جديدة للبيانات، كالسجلات الإدارية والبيانات الضخمة، والبيانات متعددة المصادر، وبناء مستودع للبيانات، وإنتاج بيانات عالية الجودة، وإيصالها للمستخدمين في الوقت المناسب، مع الحفاظ على سرية البيانات. كما وتشتمل عملية التحديث على إعداد المعايير والمبادئ التوجيهية، والابتكار في التكنولوجيا والأساليب والوسائل والتقنيات المتعلقة بعملية الإنتاج الإحصائي.

الحضور الكريم،،،،

نحن في جهاز التخطيط والإحصاء، نعي أهمية بناء شراكات فاعلة مع أصحاب العلاقة جميعاً، لتحقيق التقدم المنشود في تحديث نظامنا الإحصائي، وتمكينه من إنتاج البيانات اللازمة وتوظيفها في اتخاذ القرارات، ورصد التقدم في عملية التنمية، وتقييم آثارها المجتمعية، وتوفيرها للمنظمات الدولية، ومتابعة نشرها على الصعيدين الوطني والدولي، والوقوف على المراتب التي تحتلها الدولة في الأدلة والمؤشرات المنشورة على الصعد الإقليمية والدولية، وتحسين الأداء.

ضيوفنا الكرام ،،،

أرحب بكم مرة ثانية في ورشة العمل هذه، وأشكر ضيوفنا القادمين من خارج دولة قطر ليعرضوا لنا تجاربهم وأبحاثهم، وليساعدونا على السير قدماً بالعمل الإحصائي الوطني، وتحديثه ليرتقي إلى مصاف الأجهزة الإحصائية في البلدان المتقدمة. كما يسعدنا مشاركتكم لنا بخبرات بلدانكم الغنية وقصص النجاح في العديد من جوانب الإحصاءات الرسمية. وبهذه المناسبة، أود أن أشيد بالمبادرة التي أطلقتها نائبة الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "البيانات الآن"، بغيره سدّ الفجوة في البيانات لدعم أجندة التنمية المستدامة، متطلعاً إلى اعتماد إعلان الدوحة بشأن تحديث النظام الإحصائي في نهاية أعمال هذه الورشة. كما أتوجه بالشكر الخالص إلى كافة منتسبي الوزارات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على مديّ العون لنا، بغيره الإسهام في تنفيذ تعداد السكان والمساكن والمنشآت لعام 2020 كمشروع وطني ينتج بيانات عالية القيمة لكافة الباحثين والدارسين والمهتمين بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وارتباطاتها الجغرافية والمكانية.

كما لا يفوتني أن أشكر زملائي في جهاز التخطيط والإحصاء على جهودهم الكبيرة المبذولة في تنظيم هذه الورشة وإنجازها.

وفقكم الله في مسعاكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.